

بيان إلى الرأي العام

بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٩ قدمت لجنة مؤلفة من دائرة مساحة الحسكة والرابطة الفلاحية في ديريك ((المالكية)) ومندوب عن شعبة حزب البعث وآخر عن مؤسسة إكثار البذار وذلك لفرز أراضي قرية ((خراب رشك)) بغية إعطائها لفلاحي عرب الغمر الذين استقدموا من محافظتي حلب والرقبة بحجة أن بعضاً من أراضيهم غمرت بمياه سدي ديريك وصفان .

إن هذا الإجراء هو حلقة أخرى من سلسلة السياسات الشوفينية التي تمارسها السلطات بحق الفلاحين الكرد الذين يعيشون في هذه القرى والمحرومين من الانتفاع بهذه الأراضي التي تم الاستيلاء عليها واعتبرت في مرحلة ما أراضي ما كان يسمى بمزارع الدولة ، والتي أقدمت القيادة القطرية لحزب البعث بحلها على أن توزع هذه الأراضي على فلاحي المنطقة الذين لم تشملهم إجراءات الانتفاع ، في حين أن هؤلاء الفلاحين يملكون مساحات كبيرة من أخصب الأراضي على حساب حرمان أبناء المنطقة .

إن السلطات وبدلاً من قيامها بإنصاف الفلاحين الكرد من أبناء هذه القرى عبر توزيع هذه المساحات من الأراضي عليهم تسعى جاهدة على إلحاق الغبن والضرر بهم مرةً أخرى ، وذلك من منطلق شوفيني ليس إلا .

إننا ندين مثل هذه الممارسات والأعمال التي تقوم السلطات المسؤولة والتي بممارساتها هذه تثير نار الفتنة بين أبناء الوطن الواحد ، ولا تخدم بذلك مصالح أبناء المنطقة ولا العيش المشترك في هذه المحافظة . لذا فإننا نطالب بوقف مثل هذه الأعمال وتوزيع هذه الأراضي على فلاحي هذه القرى تحقيقاً لمبدأ المساواة بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم القومية ، ونؤكد في الوقت نفسه عن دعمنا ومساندتنا للمطالب العادلة للفلاحين الكرد .

كما نناشد القوى الوطنية والديمقراطية الوقوف إلى جانب قضية هؤلاء الفلاحين المحرومين من حق الانتفاع بأراضيهم الزراعية .

٢٠٠٨/٢/٢٠

التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

الجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا

لجنة التنسيق الكردية في سوريا

بلاغ صادر عن
اجتماع المجلس العام للتحالف

في أوائل شباط ٢٠٠٨ عقد المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي اجتماعاً استثنائياً، تناول فيه مستجدات الوضع السياسي بشكل عام، وتابع باهتمام مسلسل الاعتقالات التي طالت العشرات من كوادر إعلان دمشق، والإبقاء حتى الآن على اثني عشر ناشطاً منهم ، وفي مقدمتهم الدكتور فداء حوراني رئيسة المجلس والأستاذ رياض سيف رئيس هيئة الرئاسة لإعلان دمشق ... وفي هذا الموضوع أكد الاجتماع على إدانة هذه الاعتقالات التي تأتي في إطار سياسة التضييق على الحريات التي تمارسها السلطة بحجج وذرائع واهية كالإستقواء بالخارج، وتحاول تغليفها بغطاء قانوني عبر توريث القضاء المدني، في الوقت الذي بات الجميع يدرك أن إعلان دمشق يشكل القاعدة الأساسية للمعارضة، وينطلق في نضاله من أرضية المصلحة الوطنية ومن إرادة التغيير الديمقراطي السلمي التدرجي بعد أن فشلت السلطة في تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي المنشودين. وأكد الاجتماع أن حملة الاعتقالات هذه لا تخدم مصلحة سوريا وتطورها الديمقراطي، بل بالعكس فإنها تصب في مصلحة أعداء بلدنا سوريا .

ودعا الاجتماع مختلف القوى الوطنية والديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان للتضامن مع معتقلي الإعلان والضغط على السلطة لإطلاق سراحهم فوراً، وأكد ان هذه الحملات تستهدف ضرب إرادة النضال والتغيير الديمقراطي عبر حملات التشويه والتخوين من جهة ، وخداع الرأي العام الوطني السوري وتبرير سياسة القمع ومصادرة الحريات العامة وطمس حقوق الإنسان من جهة أخرى ، وطالب الأطراف التي جمّدت نشاطها في الإعلان إعادة النظر في قرارها، وحل الإشكالات القائمة بالحوار الديمقراطي، خاصة في ظل حملة الاعتقالات الأخيرة التي تستهدف إجهاض العمل الوطني الديمقراطي بشكل عام .

كما دعا الاجتماع إلى ضرورة تنشيط عمل التحالف وتفعيل لجانته والبحث عن السبل الكفيلة بتطوير آلياته التنظيمية ، لينتمكن من أداء دوره الوطني في رفق ودعم إعلان دمشق وانجاز مهمة بناء المرجعية الكردية من خلال مؤتمر وطني كردي، ازدادت الحاجة لعقده، خاصة في هذه الظروف الدقيقة التي يمر بها بلدنا سوريا وقضيتنا الكردية الديمقراطية العادلة.

وفي ختام الاجتماع اختار المجلس ممثلاً للتحالف في الأمانة العامة لإعلان دمشق ، لتعزيز التواصل معه والمشاركة في صياغة قراراته وتحسينه في مواجهة الهجمة التي يتعرض لها ، وتحمل المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق التحالف في إطار النضال الديمقراطي الوطني العام .

٢٠٠٨/٢/١٦

المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا